Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2023, VOL. 4, NO. 03, 211-226, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2023321

Private commercial banks and ways to reduce the level of poverty Selected international experiences with special reference to Iraq

[1]Mohamed A. Saleh, [1]Maryam R. Khalil*
[1]Department of banking management economics, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq

Article information:
Received: 21–08– 2023
Revised: 24–08– 2023
Accepted: 25–08– 2023
Published: 25–08– 2023

***Corresponding author:**
Maryam R. Khalil
rmariem394@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The research traces the problem of the high level of poverty in the country and the relationship of private commercial banks and their work to reduce this problem despite the lack of successful solutions and initiatives to reduce this problem, especially since the contribution of these banks to solving this problem is limited. Therefore, the research will trace the contribution of these banks to reduce poverty by developing their role. And increasing the financing role on the basis that commercial banks are a basic starting point for increasing bank financing in order to increase the establishment of small and medium enterprises, increase production capacity and contribute to the process of economic and social development, as commercial banks of all types are important tools of the economic system in the modern era and there is no growth, prosperity and progress without the help of work. The research concluded that there is a positive relationship between the work of private commercial banks and their role in reducing poverty levels, but this role is conditional on developing and supporting these banks with funds allocated from initiatives, as well as supporting them with laws that support and support the work of the banking system, including the Deposit Protection and Loan Guarantee Law. Therefore, the research concluded. To a limited role for banks in alleviating poverty in Iraq

Keywords: Poverty, private commercial banks, international experiences, Iraq, Bank financing**.**

Conclusions:

1. The research hypothesis was confirmed: There is a positive relationship between the work of private commercial banks and their role in reducing poverty levels, but this role is conditional on the development and support of these banks with the funds allocated from the initiatives, as well as supporting them with laws supporting the work of the banking system, including the Deposit Protection Law and Loan Guarantee. Therefore, the research concluded that banks have a limited role in alleviating poverty in Iraq.
2. The private sector can play an important role in reducing poverty and providing employment opportunities by supporting private commercial banks and providing the necessary funds for them with laws that support attracting deposits and laws that support banks to increase loans and insure them through loan guarantee institutions.
3. The lack of radical and effective solutions to the phenomenon of poverty socially and economically, and what is allocated from banking financing through government initiatives and banking policies to support small and medium-sized enterprises that provide employment opportunities in the principle of encouraging the employment sector, not the employment sector.

4. Despite the financial allocations and amounts of government initiatives and the Central Bank of Iraq, there is still a weakness in investing these allocations by the private commercial banks, with the exception of the Middle East Investment Bank.
5. Although private banks provide their services by financing small and medium-sized enterprises, a large segment of Iraqi society, especially in rural areas, cannot access these services due to the weak level of banking penetration and density, in addition to the decrease in initiatives that target poor and vulnerable segments of Iraqi society.
6. The decline in the role of private banks in Iraq has negatively affected their role in reducing poverty, which has contributed to Iraq's departure from the path of the 2030 Sustainable Development Goals, especially the first goal of poverty reduction, due to the lack of proportionality of the quality of services provided to different segments of society and their size due to the gap in providing service in terms of gender, age, and geographic distribution.
7. Despite the multiplicity of banking financing procedures adopted by the countries mentioned, they are considered distinguished experiences that have contributed significantly to reducing poverty and providing a continuous source of income for the poo

المصارف التجارية الخاصة وسبل الحد من مستوى الفقر: تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق

[١]محمد عبد صالح حسن، [١]مريم رياض خليل*
كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: ٢١-٠٨-٢٠٢٣
- تاريخ ارسال التعديلات: ٢٤-٠٨-٢٠٢٣
- تاريخ قبول النشر: ٢٥-٠٨-٢٠٢٣
- تاريخ النشر: ٢٥-٠٨-٢٠٢٣

***المؤلف المراسل:**
مريم رياض خليل
rmariem394@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف ٤,٠ دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:

يتتبع البحث مشكلة ارتفاع مستوى الفقر في البلاد وعلاقة المصارف التجارية الخاصة وعملها للحد من هذه المشكلة مع عدم توافر حلول ومبادرات ناجحة للحد من هذه المشكلة لاسيما ان مساهمة هذه المصارف في حل هذه المشكلة محدود بالتالي البحث سيتتبع مساهمة هذه المصارف للحد من الفقر من خلال تطوير دورها وزيادة الدور التمويلي وذلك على أساس ان المصارف التجارية منطلق أساسي لزيادة التمويل المصرفي من اجل زيادة انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الطاقة الإنتاجية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اذ تعد المصارف التجارية بأنواعها أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث ولا نمو وازدهار وتقدم بدون الاستعانة بالعمل المصرفي الخاص وقد توصل البحث الى هناك علاقة إيجابية بين عمل المصارف التجارية الخاصة ودورها في الحد من مستويات الفقر لكن هذا الدور مشروط بتطوير ودعم هذه المصارف بالأموال المخصصة من المبادرات فضلا عن دعمها بالقوانين الساندة والداعمة لعمل الجهاز المصرفي منها قانون حماية الودائع وضمان القروض لذلك توصل البحث الى دور محدود للمصارف في التخفيف من الفقر في العراق .

الكلمات المفتاحية: الفقر، المصارف التجارية الخاصة، التجارب الدولية، العراق، التمويل المصرفي.

المقدمة:

تشهد دول العالم ومن ضمنها العراق ارتفاع مستوى الفقر بالرغم من غنى هذا البلد وامتلاكه للمقومات الاقتصادية والثروة الطبيعية والنفط الخام والغاز وبقية المعادن الضرورية للنهضة الاقتصادية ، وتحاول الحكومات العراقية تقليل هذه المستوى من خلال السياسات المصرفية العامة والخاصة وما يهمنا في هذا البحث السياسات المصرفية الخاصة ودورها في تمكين الفقراء والآخذ بأيديهم وانتشالهم من الفقر ، وهدف البحث ابراز دور المصارف التجارية الخاصة للحد من مستوى الفقر في البلاد من خلال تعقب السياسات والمبادرات التي تدعم قطاع المصارف الخاصة ليكون لها دور ومساهمة فاعلة في الحد من الفقر ، علما ان الواقع اثبت ان هذا الدور منخفض في العراق وذلك يعني ان هذه السياسات والمبادرات لم تحقق أهدافها في الحد من الفقر ، بالتالي سيقدم البحث مقترحات للعمل على زيادة الدور والمساهمة لهذه المصارف التجارية الخاصة.

مشكلة البحث

يعاني البلد من ارتفاع مستوى الفقر وما يتوافر من حلول ومبادرات من الحكومة لدعم المصارف التجارية الخاصة لا تصل الى مستوى الطموح للحد من هذا المستوى، بالتالي البحث سيتتبع مساهمة هذه المصارف في الحد من الفقر من خلال السعي لتطوير دور هذه المصارف وزيادة الدور التمويلي لها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واشتراكها في المبادرات التنموية التي يقوم بها البنك المركزي العراقي للحد من الفقر في البلاد.

أهمية البحث

توضيح دور ومساهمة المصارف التجارية الخاصة في العراق من اجل تطوير المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص لتكون روافد تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لاعتبار المصارف منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلة الفقر من ناحية أخرى، ويساهم هذا البحث في تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه العمل المصرفي الخاص في الحد من الفقر والتعرف على سبل معالجتها من خلال الاستفادة من التجارب الدولية.

فرضية البحث

المصارف التجارية الخاصة لها دوراً محدوداً في التخفيف والحد من الفقر في العراق لوجود مجموعة من التحديات تواجه العمل المصرفي الخاص.

اهداف البحث

١. التعرف على عمل المصارف التجارية الخاص في العراق.
٢. التعرف على مفهوم الفقر وانواعه وعلاقة المصارف التجارية الخاصة ودورها في الحد من مشكلة الفقر في العراق.

٣. دور ومساهمة القطاع المصرفي الخاص في تطوير واستغلال التخصيصات المالية من الحكومة والسياسات المصرفية ومبادرات البنك المركزي العراقي.

منهجية البحث

استعمال المنهج التحليلي والوصفي للكشوفات المستخدمة في البنك المركزي العراقي ومبادراته للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث.

هيكلية البحث

تناول البحث مشكلة زيادة ظاهرة الفقر ودور ومساهمة القطاع المصرفي الخاص في الحد منها من خلال مبحثين : المبحث الأول ، تناول الاطار المفاهيمي لظاهرة الفقر والمصارف التجارية الخاصة ، فيما تناول المبحث الثاني المصارف التجارية الخاصة والحد من الفقر والتجارب الدولية وواقع المبادرات والسياسات المصرفية بالعراق.

الدراسات السابقة

بهدف الإحاطة بأبرز البحوث والدراسات التي تناولت موضوع المصارف التجارية الخاصة وسبل الحد من مستوى الفقر سنتناول مجموعة من تلك البحوث للتعرف على اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها وسيتم عرض بعض الدراسات بصيغة جدول بهدف الاختصار والتركيز على نقاط الإفادة منها:

١- دراسة (كماني هاجر، سعود نورة)	
العنوان	(دور التمويل المصغر في الحد من الفقر دراسة حالة بنك غرامين)
السنة	٢٠٢٢
طبيعة الدراسة	رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة محمد بوضياف المسيلة.
هدف البحث	١. التعريف بالدور الفعال للتمويل المصغر في الحد من الفقر. ٢. توضيح الاهمية العظمى لخدمات التمويل المصغر في التصدي لمشكلة الفقر. ٣. التعريف بتجربة بنك غرامين في مواجهة الفقر، وابراز خصوصيات هذه التجربة.
الاستنتاجات	١. توفير التمويل المصغر المناسب في البلدان النامية أثبتت قدرته على المساهمة في تحسين مستويات معيشة الفقراء والرفع من معدلات الامن الغذائي والوضع الصحي والتعليمي لديهم. ٢. كان لبنك غرامين وجهة نظر مختلفة عن بقية البنوك التقليدية حيث ارتكز على النهوض بالنساء وكان العنصر النشوي هو الغالب سواء في أعضاء الادارة أو المقترضين.
التوصيات	١. ضرورة البحث عن أفكار جديدة وبناءة في مجال التمويل المصغر لكي تنمو صناعته وتتطور. ٢. من الضروري إدخال بعض التعديلات على نظام بنك الفقراء لا سيما فيما يتعلق بتصميم المنتجات المالية بشكل يتماشى مع الشريعة الإسلامية.

٢- دراسة (خديجة وآخرون)	
العنوان	دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر
السنة	٢٠٢٢
طبيعة الدراسة	بحث منشور في مجلة التحولات الاقتصادية في الجزائر.
هدف البحث	١. الكشف عن اهم الجوانب التي يتم من خلالها تمويل التنمية الاقتصادية من خلال البنوك التجارية. ٢. الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية.
الاستنتاجات	١. للبنوك التجارية تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية وذلك من خلال مساهمتها بطريقة مباشرة في تفعيل الاقتصاد الوطني عن طريق التمويل. ٢. تقوم البنوك التجارية بتمويل التنمية من خلال نوعين من التمويل فتقوم بتمويل استثمارات المؤسسات الاقتصادية بقروض طويلة الاجل ومتوسطة الاجل وكذلك تمويل الاستغلال بقروض قصيرة الاجل.
التوصيات	١. يجب تفعيل الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية والمتمثلة في الوساطة المالية بين فئة المدخرين والمستثمرين من اجل الوصول الى التوازن المطلوب. ٢. العمل على توفير الامن للمستثمرين باعتباره شرطا لازما لتوفر الاستثمارات اذ كلما عانى الاقتصاد من اختلالات فإن ذلك يقلل من نسب الاستثمار في الدولة وبالتالي نقص التنمية.

٣) الباحث والسنة	د. صباح حسن العكيلي /٢٠٢١/ بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
عنوان الدراسة	دور القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية (المصارف التجارية في العراق – حالة دراسية ٢٠٠٥-٢٠١٨)

هدف الدراسة	١. تحديد دور القروض الموجهة لتمويل الأنشطة القطاعات الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي. ٢. الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه القروض الموجهة لتمويل أنشطة القطاعات الاقتصادية. ٣. تقديم المقترحات وتوصيات لأداره المصارف العراقية بضرورة اعتمادها تقديم قروض موجهة ومتنوعة لتمويل أنشطة القطاعات الاقتصادية لما لها من دور في التنمية الاقتصادية.
مشكلة الدراسة	نظراً للدور الذي تلعبه القروض الموجهة من قبل المصارف في الحياة الاقتصادية من خلال تمويل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية كان لزاماً على كل دولة ان تعتني بجهازها المصرفي من حيث تقديمه الخدمات والتسهيلات المصرفية والنقدية والتعهدية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية ومما سبق تبرز معالم إشكالية البحث بالسؤال الاتي: (ما مدى مساهمة القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية)
فرضية الدراسة	استند البحث الى الفرضيات الرئيسية الاتية: ١. القروض الموجهة دور في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في تمويل أنشطة القطاعات الاقتصادية. ٢. تؤدي التنمية الاقتصادية الى زيادة الطلب على الائتمان المصرفي من خلال معالجتها للبطالة وتحسين مستوى المعيشة.
اهم الاستنتاجات	١.ضرورة تنويع مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في العراق ومن بينها التمويل المصرفي الذي يعد من اهم عناصر التمويل. ٢. اعتماد المصارف العراقية التجارية الحيطة والحذر في منح الائتمان خشية مخاطر الائتمان والاخفاق في عدم السداد من جانب وانعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني في البلد. ٣. اثبت الجانب العملي للدراسة تحقق اهداف الدراسة حول تحديد دور القروض الموجهة لتمويل أنشطة القطاعات الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي وكذلك تحقق هدف الدراسة حول المشاكل والتحديات التي تواجه القروض الموجهة لتمويل أنشطة القطاعات الاقتصادية.

المحور الأول: الجانب النظري

المبحث الأول: المصارف التجارية الخاصة وظاهرة الفقر... الإطار المفاهيمي

تعد المصارف التجارية بأنواعها حكومية وخاصة احدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث ولا يمكن لأي نظام ان ينمو ويتقدم ويزدهر دون الاستعانة بهذه المصارف لذلك تزداد أهمية البحث فيها ودراستها، وهذه الأدوات كثيرة التأثير على الودائع والقروض وعرض النقد وغيرها وبحثنا سيتتبع دور المصارف التجارية الخاصة في الحد من الفقر.

المطلب الأول: ماهية المصارف التجارية الخاصة

تتضارب التعاريف الخاصة بالمصارف التجارية فهناك من يعد المصارف التجارية (تلك المؤسسة المصرفية التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة فضلا عن ذلك يقوم المصرف التجاري بمبادلة الودائع بالكمبيالات والسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية ، اذ ان الميزة الأساسية التي يتمتع بها المصرف التجاري هي قبول ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب أي الحسابات الجارية الدائنة او بعد أجل قصير (الودائع لأجل أو بأخطار ، وهذه الميزة لا تتوافر للمصارف العقارية والمصارف المتخصصة الزراعية والصناعية (الشافعي،١٩٨٢: ٢٣٢)، وتتميز المصارف التجارية الخاصة ، بانها مؤسسات مصرفية خاصة تتخذ شكل شركات مساهمة او غيرها من الاشكال القانونية ولها دور فعال في عملية تجميع المدخرات والفائض النقدي المخزون ، وخلق الائتمان جعل من تلك المؤسسات تخضع للدولة وقابتها من خلال التأميم والوصاية على المصرف في حالة مخالفته للقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي(عبيد،١٩٩٦ :٢٤٧).

وتعد المصارف التجارية بمثابة المحرك الرئيس لدواليب النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال اتصالها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها ، وعلاقتها بالحكومات والافراد والمجتمع عن طريق تقديم مختلف الخدمات الاقتصادية ، وتلعب المصارف التجارية دورا هاما في الحياة الاقتصادية المعاصرة لدورها في حفظ النقود وحشدها وسد الحاجات الأساسية للبلد من خلال المساهمة في التمويل المصرفي للتجارة والاستثمار والاستهلاك من خلال مختلف الائتمان المتفاوت الآجال وانشاء وسائط للتدفق المالي(العطرة،٢٠٠٢ :٦٧).

المطلب الثاني: مدخل نظري للفقر

يعد الفقر ظاهرة سرمدية وواحدة من اعقد وأصعب التحديات التي تواجه الشعوب وتأخذ حيزا مهما في سياسات واهتمام الحكومات والمنظمات الدولية والعالمية وهي ظاهرة لها ابعادا سياسية واقتصادية واجتماعية ذات جوانب متعددة تتصل بالحرمان من الدخل وانخفاض معدلات الاستهلاك من الطعام ونوعه فضلا عن انخفاض مستوى التعليم والصحة (فارس،٢٠١٠ :٤).

وعرف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ١٩٩٧ الفقر هو : (انكار ورفض العديد من الاختبارات والفرص الأساسية لتنمية الانسان منها القدرة على العيش بحياة طويلة متناغمة مع الصحة والتعليم وعلى اكتساب العلم والمعرفة ونيل

الحرية والكرامة واحترام الذات والآخرين والتوصل الى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريمة(الراشد،٢٠٠٥ :٢٠) ،وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الفقر بانه الاشكال المختلفة من الحرمان او عدم قدرة الافراد على اشباع احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية او تحقيق الرفاهية(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ،٢٠٢١ :١٥٨).

ويتقارب الباحث مع التعريف الذي يؤكد ان الفقر ظاهرة ذات ابعاد متعددة وهو ظرف انساني يمتاز بالحرمان الدائم والمزمن من الموارد والحاجات الأساسية والامن الضروري الذي يحتاجه الفرد للعيش بمستوى لائق وحياة كريمة ويتمتع بالحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية، ولا شك ان هناك علاقة بين العمل المصرفي الخاص وعملية التنمية التي ينبغي إنجازها من اجل انهاء ظاهرة الفقر بما فيها الحفاظ على الصحة والحصول على التعليم والقدرة على العيش باحترام وكرامة.

المطلب الثالث: العمل المصرفي التجاري الخاص ومعالجة ظاهرة الفقر

يعد الفقر من ابرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية ومنها العراق الذي يمثل اهم التحديات التي تواجه حالة الاستقرار المجتمعي وله اثار اقتصادية واجتماعية سلبية وفي محاولة للحد من الفقر تؤكد المؤسسات المالية والمصرفية الدولية على الدور الذي يمكن ان تلعبه المصارف التجارية الخاصة للحد من الفقر ، اذ ان هذه المصارف تساعد الفئات الهشة المنخفضة الدخل من التخلص من الفقر من خلال القروض والتمويل اللازم بشروط ميسرة لمواجهة الحالات الطارئة والانخراط في أنشطة إنتاجية تساهم في زيادة الدخول وتحسين أحوال الفقراء المعيشية ، علما ان هذه المساهمة ممكن ان تتطور في النشاطات الاقتصادية من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات(عبد المنعم ،٢٠٠٩ :١٠٥).

لقد شددت المؤتمرات الدولية التي نظمتها (المنظمة الدولية، الأمم المتحدة) منذ تسعينيات القرن الماضي على ضرورة حصول التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة وكان هدف القضاء على الفقر من أول الأهداف التي تسعى اليها المنظمات الدولية، وفي ايلول عام ٢٠١٥ اعتمدت منظمة الأمم المتحدة اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للألفية كجزء من جدول اعمالها لبلوغ التنمية المستدامة عام ٢٠٣٠ وأقرها ١٩٣ دولة حول العالم (منظمة الأمم المتحدة والصحة العامة،٢٠٢٠ :٢٣)

ويتطلب الحق في التنمية تضمين عملية القضاء على الفقر بشكل صريح كهدف من أهداف استراتيجية التنمية لكن يمكن القول بأن الأداء الاقتصادي البطيء في البلد قد ساهم في انخفاض مستويات المعيشة والى زيادة مستوى الفقر بالتالي المعول على المصارف التجارية بصورة عامة والمصارف التجارية الاهلية بصورة خاصة بأن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف من مستوى الفقر (منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ،٢٠١٩: ٢٣).

ولاشك ان الوصول الى التمويل المصرفي وقدرة الافراد والمؤسسات في الحصول على القروض الميسرة سيكون له دور هام في زيادة فرص العمل والتوظيف والحد من الفقر ، علما ان انعدام ثقة المواطنين لاسيما بالمصارف التجارية الخاصة بدأ منذ عام ١٩٩٠ اذ واجه العراق عقوبات دولية أصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ونتيجة لذلك حظرت العديد من الدول العلاقات المالية والتجارية مع العراق وكان لهذا الحدث الأثر الكبير على الاقتصاد العراقي وبدأ المواطنين في سحب أموالهم من المصارف ، واصدر البنك المركزي العراقي تعليمات للمصارف برفض سحب الأموال حتى لا تتعرض للإفلاس ، أدى ذلك الى خلق حالة من عدم الثقة بين الشعب العراقي في الجهاز المصرفي بأكمله ، لاسيما المصارف الخاصة وحالة فقدان الثقة هذه ما تزال قائمة ، اذ ان نسبة العملة في الجهاز المصرفي لا تتجاوز (٢٣٪) بينما هناك (٧٧٪) من العملة المحلية خارج هذا الجهاز ، ولا يملك (٢٢٪) من الشعب العراقي حسابات مصرفية (فالح،٢٠٠٨، ٣٤).

المبحث الثاني: المصارف التجارية الخاصة والحد من الفقر

تتشارك البيئة العراقية فيما يتعلق بالعلاقة بين المصارف التجارية الخاصة ودورها ومساهمتها في الحد من الفقر مع الاتجاه العام لاقتصاديات البلدات العربية والبعض من البلدان النامية ، ولعل الفقر بمختلف ابعاده هو أكبر التحديات التي تواجه المنطقة العربية والعالم ، والقضاء عليه هو الهدف الأول في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، اذ يعيش ٤٨٪ من المنطقة العربية بالمناطق الريفية وهناك ٦٧٪ من السكان الفقراء وهذا الرقم يضع حتمية العمل التنموي ضرورة للنهوض بهذه المنطقة من الفقر سيما ان هناك ٤٤٪ من هذه النسبة يعانون من الفقر و٣٠٪ يعانون من الفقر المدقع (تقرير العربي حول الفقر المتعدد الابعاد،٢٠٢٠ :٣٤) .

المطلب الأول: المصارف التجارية الخاصة والفقر (تجارب دولية مختارة)

لغرض التعرف على التجارب الدولية المتعلقة بالمصارف التجارية الخاصة ودورها في معالجة الفقر في ظل تجارة دولية متنوعة فعلى سبيل المثال تم اختيار نموذج جمهورية بنغلاديش كونها من اهم التجارب التي هدفت الى القضاء على الفقر على المستوى العالمي بالرغم من انها من الدول الفقيرة ، كما تم اختيار تجربة جمهورية الجزائر لكونها تتشابه مع العراق فيما يتعلق بمستوى دخل الفرد ودولة غنية بالنفط والثروات الطبيعية وان حجم السكان متقارب بين الدولتين ، اما اختيار تجربة البرازيل لكون هذا البلد من البلدان النفطية وبفضل السياسة التنموية خفضت من خلال المصارف التجارية ودورها في القضاء على الفقر ، اذ ان تجربة البرازيل جديرة بالدراسة فيما يتعلق بالسياسات المصرفية الخاصة للقضاء على الفقر .

أولا: المصارف التجارية الخاصة ودورها في معالجة الفقر في ظل تجربة جمهورية بنغلاديش الشعبية

تركزت تجربة بنغلاديش على فلسفة كسر حلقة الدائرة المفرغة للفقر واساسها الاسر الفقيرة لاسيما النساء ، اذ تحول هذا المشروع الى مصرف مستقل ساهم فيه الفقراء كمالكين بنسبة ٤٠٪ والحكومة ٦٠٪ وتطور المشروع الى ان امتلك الفقراء ٩٤٪ من اسهم المصرف ومع بداية ٢٠٢١ بلغ عدد أعضاء المصرف بحدود ٩,٣٨ مليون عضو غالبيتهم من النساء ، ومن خلال ٢٥٦٨ فرعا يقدمون القروض ل (٩٣٪ من اجمالي القرى في بنغلاديش ، في بلد يبلغ تعداد سكانه ١٦٤ مليون نسمة ، يوفر القطاع الصناعي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٢٠٪ من القوة العاملة ويساهم بحوالي ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، فيما يعمل في القطاع الزراعي بحدود ٤٠٪ من اجمالي القوى العاملة وساهمت الزراعة بحدود ١٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي ، اما قطاع الخدمات ويشمل قطاع الكهرباء والانشاءات والمصارف والنقل والاتصالات والتعليم والصحة ويعمل في هذا القطاع بحدود ٣٩٪ من اجمالي القوة العاملة وساهم هذا القطاع بنسبة ٥٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي (سعيد،٢٠٢١: ٣٤).

تعد البطالة واحدة من المشكلات الرئيسة في جميع دول العالم سواء الدول المتقدمة او النامية الصناعية او الفقيرة وجمهورية بنغلاديش حالها حال هذه البلدان ونتيجة اتباع السياسات المصرفية الإيجابية استقرت نسبة البطالة بحدود ٤٪ في عام ٢٠٢١ وتعد النسبة مقبولة عالميا لاسيما في ظل الازمات الاقتصادية المتعاقبة التي يشهدها العالم ، وحققت جمهورية بنغلاديش تقدما كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اذ حققت نموا اقتصاديا بحدود ٨,٥٪ ، وعلى الرغم من البرامج الناجحة للتخفيف من حدة الفقر والتمويل الأصغر في ظل الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ بحدود (٣٩٪) ، لازالت نسبة الفقر المدقع بحدود (١٠٪) من السكان يعيش (٦٦٪) منهم في الريف و٣٣٪ في الحضر ، علما ان مستوى الفقر انخفض بسبب ما يخصص من أموال المصارف التجارية الخاصة الى الاسر الفقيرة ، اذ كان معدل الفقر ٤٠٪ عام ٢٠٠٥ وانخفض الى ٢١,٨ % في عام ٢٠١٨ وانخفض الى ٢٠,٥٪ في عام ٢٠١٩ ، وعليه ارتفاع معدلات التخصيصات المالية للقطاع الخاص المصرفي التجاري له تأثير على انخفاض مستويات الفقر في بنغلاديش التي كان أسبابها الكثافة والاكتظاظ السكاني ، و معدات المواليد المرتفعة و العالية ، والبطالة الدورية الناتجة عن التغيرات الموسمية في الزراعة والتي تتأثر بالمناخ والطقس ، فضلا عن انخفاض الأجور والاضرار التي لحقت بالمحاصيل الزراعية بسبب الكوارث الطبيعية التي تتأثر فيها بنغلاديش كل عام(عبدالكريم،٢٠٢١: ٣٤).

لعبت مصارف القطاع الخاص التجارية التي يملك فيها الفقراء ٩٤٪ من أسهمها دورا كبيرا في الحد من الفقر والبطالة ، ولطالما عدت تجربة بنغلاديش نموذجا يحتذى فيه في بروز مؤسسات التمويل الأصغر لاسيما للنساء وفي المناطق الريفية وعلى الرغم منذ ذلك لا يزال الوصول الى الخدمات المصرفية يمثل تحديا كبيرا للعديد من الافراد للمزارعين المهمشين ومشاريع القطاع غير الرسمي وفئات المستبعدة اجتماعيا ، وهذا يعني ان هناك فقط ٣٩,٦٪ من السكان البالغين لديهم حساب في المؤسسات المالية الرسمية ، ويتمتع بحدود ٧٦,٨٪ من السكان البالغين بإمكانية الوصول الى الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية ، وتعمل جمهورية بنغلاديش بقوة من تحقيق نظام مالي قوي شامل يساعد الافراد المحرومين في الوصول الى الخدمات المالية والتمويل من اجل الحد من الفقر في المجتمع ووضعت أهدافا للمصارف التجارية الخاصة منها ، توفير التمويل المصرفي للفقراء في المناطق الريفية ، والقضاء على استغلال الفقراء من قبل مقرضي المال المرابين ، وخلق فرص العمل الحر للكثير من العاطلين عن العمل في المناطق الريفية في بنغلاديش ، وجمع المحرومين ومعظمهم من الاسر الأكثر فقرا واعطائهم فرصة الحصول على تمويل مصرفي (قروض) لإخراجهم من دائرة الفقر ، ونقل الفقراء من دائرة الادخار والدخل والاستثمار المنخفض الى حلقة تنتهي الى المزيد من الدخل ومزيد من المدخرات وزيادة في الاستثمار (الشايب،٢٠٢١ :٦٧).

ثانيا: المصارف التجارية الخاصة ودورها في معالجة الفقر في ظل تجربة جمهورية الجزائر

يتشابه الاقتصاد الجزائري مع العراقي بالريعية وتصدير النفط الخام وتمويل الموازنة من العوائد النفطية ، وتعرض هذا الاقتصاد للتقلبات في أسعار النفط الخام العالمية ، لذلك التطلع لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بهدف التخفيف من الفقر وتحسين المستوى للفقراء يعد أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى الجزائر وتعد المصارف التجارية الخاصة وسيلة تتبعها الحكومة الجزائرية لتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي للقطاع المصرفي ، ويعد قطاع المحروقات العصب الرئيس للاقتصاد الوطني ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٣,٣٪ ، وقطاع الخدمات بحدود ٢٧,٥٪ ، وقطاع الزراعة بحدود ١٢٪ ، وقطاع الصناعة بحدود ١٢,٢٪ ، وقطاع البناء والاشغال العمومية بحدود ٨٪ ، والقطاعات الأخرى بحدود ١٧٪ حسب البيانات الرسمية الحكومية ، علما ان عدد السكان لجمهورية الجزائر بحدود ٤٥ مليون نسمة عام 2021 (يونسي،٢٠٢١: ٢٣)

وتعود الأسباب الحقيقية للفقر في الجزائر الى النمو السكاني وحجم الأسرة وارتفاع معدلات الاعالة وزيادة أعباء الأسر الفقيرة ، وتعتمد الجزائر في صادراتها على المحروقات وغياب المساهمة الفعالة للقطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة ، وتعتمد الجزائر في اقتصادها على القطاع النفطي الذي يمثل ٩٥٪ من الصادرات الاجمالية ، وتشير الاحصائيات الرسمية ان نسبة البطالة في الجزائر بحدود ١٧٪ عام ٢٠٠٤ ، اما مستوى الفقر كان ١٦,٩٪ عام ٢٠٠٤ انخفض الى ٥,٨٪ عام ٢٠٢١ ، وهناك تفاوت في توزيع الدخل والفوارق الاجتماعية الذي اثر على معيشة المواطن الجزائري وقدرته الشرائية ، ومما زاد من فقر المجتمع برامج التصحيح الهيكلي ورفع الدعم على المواد الأساسية فضلا عن النزاعات الداخلية والخارجية فقد ساهم الصراع والتدهور الأمني في احجام المستثمر المحلي والاجنبي عن الاقبال على الاستثمار في الجزائر يضاف الى ذلك حجم الفساد والبيروقراطية اللذان

ساهما بشكل كبير في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية بسبب البطء في التصرف وتعقيد الإجراءات وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين ، إضافة ما عاناه المجتمع الجزائري من أوضاع أمنية متردية كانت السبب في الهجرة ومغادرة البلاد والانتقال من الريف الى المدينة **(بلغيث، ٢٠٢١ :٣٤)**.

والمؤكد ان ما مر به يتشابه الى حد كبير مع العراق وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، اذ اتبعت الجزائر سياسة دعم القطاع المصرفي التجاري الخاص بهدف التخفيف من الفقر وذلك من خلال دعم هذا القطاع اذ وصل الائتمان المخصص للقطاع الخاص لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحدود ٤٠٪ ، وذلك كنوع من برنامج حكومي بتقديم التمويل المصرفي للفقراء ومحاربة البطالة وتوفير فرص العمل وتحسين اوضاع المجتمع ، واظهرت هذه السياسة تحسنا في توافر الخدمات المالية والوصول الى التمويل ، اذ ان الميزة الواضحة في تجربة الجزائر هو مشاركة جهات متنوعة لدعم القطاع المصرفي التجاري الخاص وتقديم خدمات التمويل ، منها المصارف التجارية العمومية بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، اذ تقوم هذه المصارف بتمويل أصحاب المشاريع المصغرة بعد حصولهم على اشعار بتلقيهم اعانات مالية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة ، وتتمثل المصارف العمومية بالبنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري وبنك البركة وبنك السلام(مليكة،٢٠٢٠ :٤٥).

ولعبت الجمعيات والمنظمات غير الحكومية دورا بارزا في دعم القطاع المصرفي التجاري الخاص من خلال التمويل للمشاريع الصغيرة ويعود الفضل للجمعية الوطنية للتطوع فضلا عن ذلك البرامج الحكومية متمثل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الذي يعد أداة لمحاربة الهشاشة اذ ساعد هذا القرض المصغر فئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم من خلال انشاء واستحداث مشاريعهم الاستثمارية المولدة للدخل الشخصي ، وأصبحت المصارف التجارية الخاصة المدعومة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة مهمة لتجسيد سياسة الحكومة الجزائرية فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وذلك من خلال تقديم القروض من دون فائدة (فائدة صفرية) ، وتقديم المشورة الاستثمارية للمستفيدين من جهاز القرض المصغر ، وبلغ عدد القروض الممنوحة عام ٢٠٢١ مليون قرض بدون فوائد وقد ساهمت هذه القروض في خلق مليون وثلاثمئة فرصة عمل (عبد القادر،٢٠٢٠: ١٢).

كما منحت المصارف التجارية الخاصة قروض للوكالة الوطنية لدعم الشباب وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص ، تعمل على اعالة الشباب العاطل عن العمل من خلال التأسيس للمشروع الخاص بعد تراجع دور الدولة في توفير فرص العمل ، علما ان أسباب الفقر في الجزائر تتشابه مع العراق من خلال ارتفاع النمو السكاني وحجم الأسرة فضلا عن ذلك اعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات وغياب المساهمة الفعالة للقطاعات كالصناعة والزراعة اذ تبلغ حصة القطاع النفطي بحدود (٩٥٪) من الصادرات الاجمالية ومعدل البطالة وصل الى ١١,٤٪ عام ٢٠٢١ مما انعكس تأثيرها على معدلات الفقر يضاف الى ذلك النزاعات الداخلية والخارجية التي ساهمت في زيادة الفقر بسبب التدهور السياسي والأمني الأمر الذ أدى الى احجام المستثمر المحلي والاجنبي عن الاقبال على الاستثمار في الجزائر ولا ننسى دور الفساد والبيروقراطية اللذان ساهما بشكل كبير في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية (عون الله،٢٠٢١، ٣٤).

الميزة الواضحة في تجربة الجزائر هو تعدد المنظمات والوكالات التي تعزز دور المصارف التجارية الخاصة في الحد من مستويات الفقر اذ تتشارك جهات مختلفة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة منها البنوك والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والبرامج والسياسات الحكومية الداعمة لعمل المصارف التجارية الخاصة للحد من الفقر في البلاد ، اذ بلغ عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة لتسيير القرض المصغر بحدود (٩٤٤٥٥٧) قرضاً وجميعها دون فوائد وقد ساهمت هذه القروض من طرف الوكالة في خلق (١٣٨٣٣٠٨) فرصة عمل (عبدالقادر،٢٠٢١: ٥).

ثالثا: المصارف التجارية الخاصة ودورها في معالجة الفقر في ظل تجربة البرازيل

عدد السكان في البرازيل بحدود ٢١٢ مليون نسمة بمعدل نمو سنوي ٠,٩٤٪ ، ومعدل التضخم بحدود (٣,٧٪ بعد ان كان عام ٢٠١٥ بحدود ٩٪ ، وهذا المعدل (٣,٧٥) بالحدود المقبولة بسبب دور السياسات الحكومية في استهداف التضخم ، اذ نجحت تلك السياسات في السيطرة على التضخم في البرازيل ، وتعد البرازيل ثاني اكبر منتج للنفط في أمريكا الجنوبية بعد فنزويلا ، وهي الدولة الأولى في انتاج البن والكاكاو ، البرازيل تمتلك غابات وشواطئ وجبال مؤهلة لجذب السياح وهو ما يساهم في انعاش الاقتصاد وتحقيق مزيد من النمو ، السياحة في البرازيل جلبت ٦,٦ مليون سائح للبلاد عام ٢٠٢١ ، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بحدود ١,٨٧٧ مليار دولار ، نصيب الفرد من هذا الإجمالي ٨,٩ الف دولار امريكي ، ولكن تبقى البطالة مشكلة مزمنة في الاقتصاد البرازيلي التي هي بحدود ١٢٪ وسبب هذا الارتفاع هو لجوء الحكومة الى الاستدانة من الخارج لتوفير الاحتياجات الأساسية ، الامر الذي ساهم في حجب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لتكون النتيجة تناقص المشروعات الاستثمارية التي تسببت في ارتفاع نسبة البطالة في البلاد(وحدي،٢٠٢١ :٢٨).

الفقر في البرازيل ساهمت فيه عوامل كثيرة منها ، الأوضاع السياسية غير المستقرة التي مرت بها البرازيل خلال الحكم العسكري في القرن الماضي فضلا عن ذلك الفوارق الطبقية بين الفقراء والأغنياء اذ يحصل نصف السكان على ١٠٪ من اجمالي الدخل ، ويتقاضى العمال الذكور اجورا اعلى من النساء بنسبة ٥٠٪ ، مما يجعل النساء اكثر عرضة للعمل غير الرسمي والفقر اعلى مستوى في الأطفال والبطالة بين الشباب اكثر من ضعف المتوسط العام ، بالتالي السياسات الحكومية في تشجيع عمل المصارف التجارية الخاصة ساهمت في خفض الفقر المدقع بشكل مطرد بين عامي ٢٠٠٤ الى ٢٠٢١ اذ تراجع معدل الفقر المدقق من ٩,٧٪ الى حدود ٣,٩٪

وكانت اسباب الفقر كثيرة منها عدم المساواة في توزيع الأراضي الزراعية ، اذ أن هناك ١٪ من المواطنين يسطرون على ٥٠٪ من مجموع الأراضي الزراعية وهذا يعني وجود مليوني شخص من اجمالي السكان ، يسطرون على نصف مساحة الدولة بأكملها(عباس،٢١:٢٠٢١).

لقد قدمت التجربة البرازيلية الكثير من الخدمات المبتكرة في مجال الدعم للصناعة المصرفية التجارية الخاصة ، وتعد هذه التجربة رائدة نظرا لنجاح نموذج البنك المراسل وكذلك برنامج الإعانات النقدية المشروطة (حقيبة العائلة) ، وبدأ الامل لفقراء البرازيل بالقضاء على الفقر عندما انتشلت البرامج التي تمولها الحكومة ، اذ اتبعت البرازيل سلسلة إصلاحات جاء في مقدمتها برنامج الإعانات النقدية المشروطة والذي هدفت فيه تحسين مستوى الدخول لاسيما لإصحاب الدخول المنخفضة والموجهة الى العائلات الفقيرة مقابل التزامها بتعليم أبنائها والحرص على رعايتهم الصحية ، وقد وصل عدد المنتفعين والمستفيدين من هذا البرنامج الى ١٢ مليون عائلة بما يعادل ٧٠ مليون شخص حوالي ثلث من الشعب البرازيلي ، ولمواجهة ظاهرة الفقر اعتمدت الحكومة البرازيلية سياسة إعادة التوزيع من خلال برنامج التحويلات النقدية (وحدي ٢٠٢١ :٢٩).

تجربة البرازيل جدير بالدراسة لان سياسات الحكومة في دعم مؤسسات متعددة وساهمت المصارف التجارية الخاصة في الحد من ظاهرة الفقر ، وبنظرة شاملة الحكومة البرازيلية نجحت في تخفيض معدل الفقر وضبطه في مستويات منخفضة مقارنة بالمدد الزمنية السابقة اذ نلحظ ان التجربة البرازيلية اعادت الثقة بالمصارف الخاصة والتي أتت بثمارها في المساهمة للحد من مستويات الفقر واعادت الثقة بالاقتصاد البرازيلي اذ حققت معدلات متميزة في النمو الاقتصادي جعلته يحقق مراتب متقدمة على صعيد الاقتصاد العالمي ووصوله الى مراتب متقدمة في حجم الناتج المحلي الإجمالي اذ احتل هذا الاقتصاد المرتبة السادسة في احصائيات الناتج المحلي الإجمالي بحدود ١,٨٧٧ مليار دولار امريكي عام 2021 (براهيمي،٢٠٢٠ :٢٧٧).

مما تقدم في استعراض مقتضب للتجارب الدولية فيما يتعلق بتجربة المصارف التجارية الخاصة للحد من مستويات الفقر نؤكد على ضرورة دراسة هذه التجارب لان اغلب معطياتها يتناغم مع واقع العراق في اغلب سياقاتها التاريخية وظروفها الاقتصادية بالتالي الانتفاع من هذه التجارب ضرورة حتمية لأنها تلامس حياة الفقراء في البلاد .

المطلب الثاني: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والارتباط بمستويات الفقر

هناك علاقة جوهرية بين الائتمان المحلي الممنوح والمقدم للقطاع الخاص وبين مستوى الفقر في البلد لأنه يعد مؤشرا حقيقيا على الوصول التمويل المصرفي وشموليته* وترتبط جوهريا بالنمو الاقتصادي ، ويوضح الرسم البياني ادناه : معدل الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ اذ تمثل النسبة في العراق ٨٪ فقط ، وهذه النسبة المتدنية تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ولا تحقق مساهمة فاعلة للمصارف التجارية الخاصة في توفير التمويل اللازم للمشاريع المدرة للدخل والتي توفر فرص عمل ودخلا للعاطلين عن العمل .

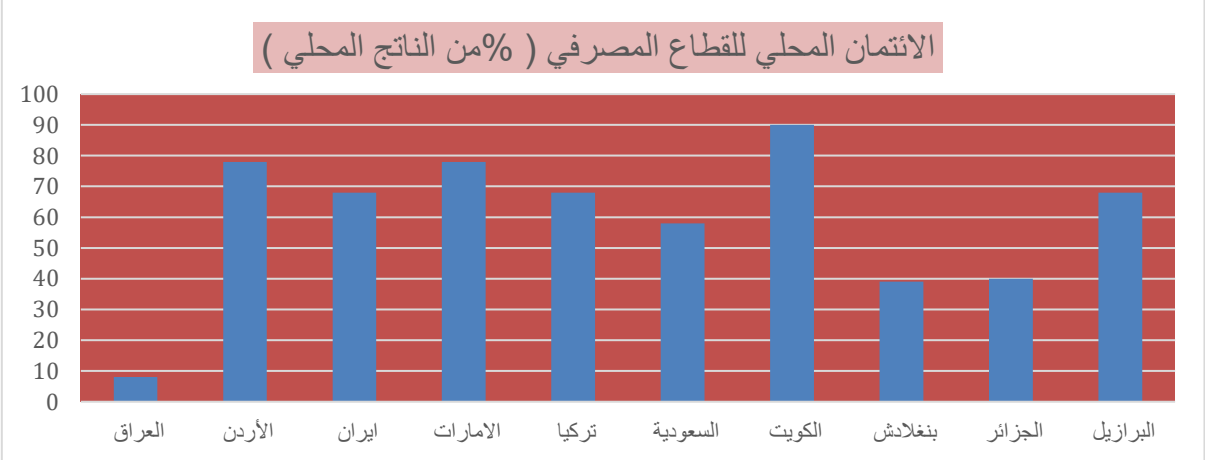

الشكل (١): الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢١
المصدر: من عمل الباحث استنادا الى تقارير البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢١.

في الوقت الراهن هناك أكثر من (٤٠) تريليون دينار عراقي مودعة في المصارف وهو ما يمثل ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق، بالمقابل المعدل المتوسط عالميا هو (٦٥٪)، وهذا المعدل المنخفض يؤكد محدودية دور المصارف لحد الآن في عملية التنمية الاقتصادية والحد من مؤشر الفقر (غباش،٢٠٢١، ٥٥).

* وصول الخدمات المالية الرسمية والتمويل اللازم الى عامة الناس والفقراء خاصة والمهمشين مالياً بما يجعلهم منخرطين في الاقتصاد الرسمي بأسعار معقولة تؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي وتحد من معدل الفقر (بدر، ١٣٤: ٢٠١٩).

وبالمقارنة مع البلدان العربية يتضح محدودية الوصول الى التمويل المصرفي في العراق من خلال العدد القليل من فروع المصارف التجارية الخاصة وأجهزة الصراف الالي ونقص الائتمان المقدم للقطاع الخاص والخدمات المصرفية مما أدى الى محدودية التمويل المخصص لتلبية احتياجات الافراد الذين يحتاجون الى التمويل لا قامة المشاريع الإنتاجية وان كانت صغيرة ومتوسطة لتوفير فرص عمل ودخلا للعاطلين عن العمل ، وهذه المحدودية في الوصول الى التمويل المصرفي بالرغم من المبادلات والقروض المقدمة التي قامت بها الحكومات العراقية المتتالية والتي كان بعضها كالتالي:

أولا: مبادرة البنك المركزي في دعم العاطلين عن العمل والحد من الفقر

أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة (١) تريليون دينار عراقي عام ٢٠١٥ لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف الخاصة (الأهلية)، وكانت حصة هذه المصارف (٢٠٠) مليار دينار عراقي تمنح للعاطلين عن العمل وبمبلغ (٥٠) مليون دينار عراقي لكل مشروع وبفائدة (٤٪) ومدة سداد (٥) سنوات وتمنح هذه القروض للمشاريع الزراعية والصناعية والخدمات الصحية والتربوية والسياحية والجدول (١) يوضح نسبة المبلغ الممنوح من كل مصرف تجاري خاص الى اجمالي مبلغ حصة المصارف التجارية الخاصة.

الجدول(1) : نسبة المبلغ الممنوح من كل مصرف تجاري خاص الى اجمالي مبلغ حصة المصارف التجارية الخاصة

المصرف	النسبة
الأهلي العراقي	%0.40
الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	%0.40
الاتحاد العراقي	%0.30
المتحد للاستثمار	% 0.30
التنمية الدولي	%0.30
الإقليم التجاري	%0.25
الهدى الإسلامي	%0.25
الوركاء للاستثمار والتمويل	%0.25
مصرف بابل	%0.20
كوردستان الدولي للاستثمار	%0.20
جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	%0.20
مصرف البلاد الإسلامي	%0.10
مصرف الدولي الإسلامي	%0.10
مصرف أربيل للاستثمار والتمويل	%0.10
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	%0.10
مصرف الخليج التجاري	%0.05
مصرف العراقي الإسلامي	%0.05
مصرف بيروت والبلاد العربية	%0.02
مصرف اشور الدولي	%0.01
الإجمالي	%3.47

المصدر: الجدول من عمل الباحث استنادا لكشوفات وبيانات البنك المركزي العراقي، صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،٢٠٢٠.

هذه المصارف اتخذت جملة من الإجراءات في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للحدم من الفقر والبطالة اذ منحت القروض الى أصحاب المهن الحرة الصغيرة والحرفيين من صغار التجار بموجب التعليمات المصرفية بواقع سبعة ملايين ونصف مليون دينار عراقي بضمان كفالة موظف على الملاك الدائم، وهناك قروض تجاوزت هذا الرقم لتصل الى خمسة عشر مليون دينار عراقي بصلاحية مدراء فروع المصارف وضمان عقار ولمدة سنتين (كشوفات وبيانات البنك المركزي ،٢٠١٥).

وعلى الرغم من ضعف مبلغ المبادرة نلاحظ ضعف في استثمار مبلغ المبادرة من قبل المصارف ان افضل المصارف مثل مصرف الشرق الأوسط والخاص لم تتعدى قروضها الممنوحة (٤٪) ، والمصارف في نهاية الجدول (١) ، كانت نسبة توظيفها للأموال ضعيفة حدا لا تكاد تذكر فيما غابت عن المبادرة مصارف تجارية مثل مصرف الايلاف الإسلامي ودجلة والفرات للتنمية ودار السلام للاستثمار ، وعليه اجمالي ما استثمر من مبلغ المبادرة من قبل المصارف التجارية لم يتجاوز (٣,٤٧٪) من اجمالي مبلغ المبادرة وهذا المؤشر الإجمالي يشير الى ضعف الجهاز المصرفي في توظيف الأموال مع حقيقة ان المبالغ المخصصة للمبادرة قليلة لا تساهم مساهمة حقيقية وفاعلة في الحد من مستوى الفقر في العراق و الجدول (٢) يوضح نسبة المساهمة لمبالغ المبادرة في كل قطاع من القطاعات الإنتاجية العراقية من اجمالي المبلغ الممنوح من قبل المصارف التجارية الخاص.

جدول(2) : نسبة المساهمة في كل قطاع من اجمالي المبلغ الممنوح من قبل المصارف التجارية

اسم المصرف	القطاع الزراعي %	القطاع الصناعي%	القطاع التجاري %	قطاع الصحة والتربية %	الإجمالي%
اشور الدولي			0.18	0.15	0.33
الهدى الإسلامي	0.23	3.49	4.37	1.75	9.84
الشرق الأوسط العراقي	0.84	2.78	5.93	2.23	11.78
جيهان للاستثمار	0.59	0.96	5.46	1.07	8.08
الأهلي العراقي	0.00	1.48	7.51	3.07	12.06
المتحد للاستثمار	0.00	0.94	3.36	3.67	7.97
الإقليم التجاري	0.79	0.37	5.81	4.99	11.96
البلاد الإسلامي	0.00	0.44	3.05	0.43	0.93

الاتحاد العراقي	1.29	0.80	3.33	2.39	7.82
التنمية الدولي	0.00	1.04	5.23	1.71	7.98
كوردستان الدولي	0.00	0.08	1.13	2.72	3.98
الوركاء للاستثمار	0.03	0.00	3.66	2.20	1.96
الخليج التجاري	0.00	0.00	1.96	0.00	1.96
العراقي الإسلامي	1.28	0.00	0.69	0.00	0.59
بيروت والبلاد العربية	0.20	0.00	0.20	0.20	3.93
بابل	0.00	0.00	3.93	0.00	0.00
الإجمالي	5.24	12.38	55.81	26.57	100

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على كشوفات البنك المركزي العراقي، صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

من بيانات الجدول (٢) نلاحظ توزيع المبلغ المستثمر في القطاعات المختلفة من قبل المصارف التجارية والبالغ (٣,٤ %) بهدف إيضاح نسبة مساهمة المصارف في كل القطاعات المختلفة المستهدفة، اذ ان هناك (٥٥٪) من حجم المبالغ المستثمرة موجهة الى القطاع التجاري يليه القطاع التربوي والصحي بنسبة بلغت (٢٦٪)، فيما كانت نسبة المساهمة في القطاع الصناعي متدنية (١٢٪)، اما القطاع الزراعي كانت النسبة ضعيفة لم تتجاوز (٥٪) من حجم الأموال المستثمرة.

ثانيا: مبادرة الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي (٢٠٢٢) لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

من خلال تقديم القروض وتسهيلها وهذه المبادرة بمشاركة المصرف الزراعي والمصرف الصناعي ورابطة المصارف العراقية الخاصة، وبلغ اجمالي المبادرة والقروض المخصصة ب (٥) تريليون دينار عراقي وتهدف المبادرة الى توفير فرص عمل جديدة للشباب والخريجين وتأهيل المنشآت الصناعية وتعزيز الإنتاج المحلي (وزارة التخطيط العراقية، جهاز الإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي، ٢٠٢٠ – ٢٠٢١).

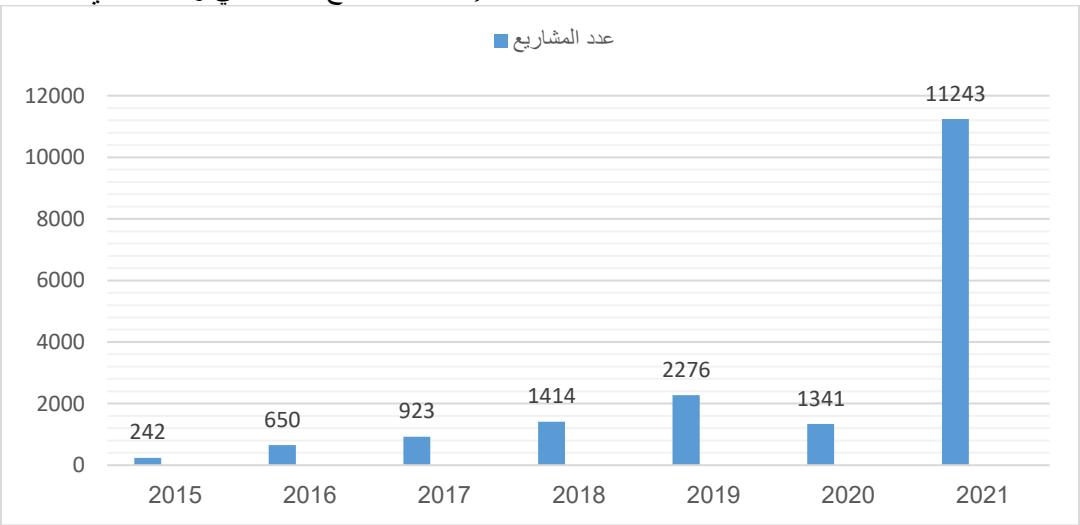

الشكل (٢): عدد المشاريع الممولة سنويا من مبادرة (١ ترليون)
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢١: ١٤٨)

يتضح من الجدول أن هناك ارتفاعا في عدد المشاريع الممولة، إذ بدء (٢٤٢) مشروعا في بداية المبادرة عام (٢٠١٥)، ثم بدأ عدد المشاريع الممولة بالزيادة حتى وصل في عام (٢٠١٩) الى (٢٢٧٦) ليتراجع هذا العدد في عام (٢٠٢٠) الى (١٣٤١) وذلك نتيجة تراجع النمو الاقتصادي والاغلاق الناتج عن تداعيات جائحة كورونا والإجراءات المتبعة للوقاية منها، التي أدت إلى التراجع الاقتصادي، من فرض حظر للتجوال وغلق الأسواق وغيرها من الإجراءات، وفي سياق محاولات التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية ، اعلن البنك المركزي العراقي تأجيل استيفاء الأقساط المترتبة عن المستفيدين لمدة ست اشهر مؤكداً عدم ترتب أي زيادة بالفوائد نتيجة هذا التأجيل. كما وجه المصارف المشاركة في المبادرة بتخفيض نسبة الفائدة من (٤,٨٪) الى (٣,٥٪) للمقترضين ضمن شريحة (١-٢٠) مليون دينار، ثم بدأ عدد المشاريع بالزيادة حتى وصل عام (٢٠٢١) الى (١١٢٤٣) مشروع ليبلغ مجموع عدد المشاريع الممولة في نهاية عام (٢٠٢١) الى (١٨٠٨٩) مشروعاً.

المطلب الثالث: الأساليب الحديثة لتطوير وتفعيل دور المصارف التجارية الخاصة للحد من ظاهرة الفقر في العراق

تعد الوسائل التنموية للمصارف التجارية للحد من الفقر ضرورة حتمية لان البيانات الرسمية تشير الى ان هناك (٣٠٪) من العاطلين لا يتجاوز عمرهم عن (٣٠) سنة مع ارتفاع عدد

العاطلين في سن العمل ومن الخريجين وحاملي الشهادات العليا الدبلوم والماجستير والدكتوراه وتزايد نسبة البطالة بين الاناث مقارنة بالذكور اذ بلغ معدل البطالة في بغداد (٨,١١ %) للذكور، اما الاناث (٢٦٪) (وزارة التخطيط، جهاز الإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي،٢٠٢٠).

الفقر في العراق كانت له أسبابه الخاصة ، بدأت من حرب الثمانينيات والحصار الاقتصادي الدولي واحتلال عسكري اجنبي وانتشار العنف والإرهاب الدولي فضلا عن شيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي وهشاشة الدولة وتدني مؤشرات الحكم الرشيد والصالح (التصويت والمسائلة ، الاستقرار السياسي ، فعالية الحكومة ، جودة التشريع ، سيادة القانون ، نوعية التنظيم ، مكافحة الفساد) ، ومؤشر النوعية المؤسساتية ، فضلا عن سوء التخطيط للموازنة العامة الاتحادية التي تبتعد فلسفتها عن الدور التنموي والاستثماري لتوليد فرص العمل التي يقدمها القطاع الخاص من خلال الدعم الحكومي لأنشاء المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل بالتالي انخفاض مساحة وحجم ارقام الانفاق الاستثماري لحساب الانفاق الجاري والتشغيلي(المطوري،٢٠١٤ :١٢).

أسباب الفقر في العراق كثيرة منها ولم يكن السبب الوحيد احداث ما بعد ٢٠٠٣ ولكن الحروب والحصار ساهمت في زيادة الفقر اذ ذهبت المليارات التي كان يفترض ان تذهب للتنمية والنمو الاقتصادي وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية وقطاع الخدمات والبنية التحية لكنها ذهبت لحروب اوصلت البلد الى هذا المستوى من الفقر ، فضلا عن أسباب أخرى الاحتلال الأمريكي للعراق الذي تسبب في تدمير القطاعات الإنتاجية المختلفة وتوقف للكثير من المعامل والمصانع التي ترفد البلاد بالسلع المصنعة محليا فهناك ما يقارب (٨) مليون عراقي يعانون من الفقر مما ساهم في تعميق مشكلة الفقر وزيادة معدلاته (رشم،٢٠١٣ :٣٨٤).

والمناخ له تأثيراته على مستوى الفقر مع اختلال هيكل الإنتاج في العراق باعتبار هذا البلد يعاني من الاختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد العراقي باعتباره اقتصاد احادي الجانب ريعي يصدر سلعة واحدة هي النفط الخام، مع الضعف في مشاريع القطاع الخاص هذا فاقم من مشكلة الفقر في البلاد بسبب فقدان الكثير من العاملين في هذا القطاع لفرص العمل وانضمامهم الى طوابير العاطلين وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة (سالم،٢٠١٧: ٢٣).

التأثيرات المناخية على القطاع الزراعي الذي حول الكثير من الأراضي الزراعية الى أراض صحراوية قاحلة نتيجة الجفاف وقلة الامطار وتحول الطلب على فرص العمل من الزراعة الى مؤسسات الدولة لاسيما الأمنية منها لاسيما ان تدهور الوضع الأمني في البلاد ما بعد ٢٠٠٣ في ظل الاختلاف على الاحتلال وتغيير النظام السابق اذ سيطرت المجاميع الإرهابية على سبع محافظات عام ٢٠١٤ افرز اكبر كارثة إنسانية والنتيجة ارتفاع مستوى الفقر لاسيما في المناطق التي تعاني من الإرهاب الى حدود ٤١٪ ، ولا ننسى الأسباب الأخرى ، التفاوت في مستوى الدخل والفساد الإداري والمالي والنمو السكاني المرتفع بحدود ٣٪ سنويا (وهيب،٢٠١٦ :٧٧).

الفقر في العراق اقل انتشارا في المدينة منها في الريف انخفضت نسبته من ٢٢,٩٪ عام ٢٠٠٧ الى ١٨,٩٥ عام ٢٠١٢ وكان متوقعا ان تنخفض الى ١٥٪ عام ٢٠١٤ لكن تعرض العراق الى ازمتين انخفاض حاد بأسعار النفط وأزمة داعش، انخفض النمو الاقتصادي الى ٦٪ فيما كان متوقعا ان تكون نسبته ٩٪، الامر الذي أدى الى ارتفاع مستوى الفقر الى ٢٢,٥٪ عام ٢٠١٤، وعودة نسبة الفقر الى عام ٢٠٠٧، وبعد ازمة كورونا زادت نسبة الفقر وبلغت 31.7% (الجابري،٢٠١٧ :١٦١).

الجدول(3) : نسبة الفقر في المحافظات العراقية للمدة 2007 – 2022

المحافظة	النسبة % من اجمالي السكان 2007	النسبة % من اجمالي السكان 2012	النسبة % من اجمالي السكان 2022
المثنى	48.8	52.5	**52.1**
الديوانية	35	44.1	**47.7**
ميسان	25.3	42.3	**45.4**
ذي قار	32	40.9	**33.9**
نينوى	23	34.5	**39.5**
ديالى	33.1	20.5	**22.5**
واسط	34.8	26.1	**18.7**
صلاح الدين	39.9	16.6	**17.9**
الانبار	20.9	15.4	**22.2**
البصرة	23.1	14.9	**16.2**
النجف	24.4	10.8	**12.6**
كربلاء	36.9	12.4	**13.8**
بابل	41.2	14.5	**11.1**
بغداد	12.8	12	**9.9**
دهوك	9.3	5.8	**8.6**
كركوك	9.8	9.1	**10.4**
أربيل	3.4	3.6	**6.7**
السليمانية	3.3	2	**4.5**
العراق	22.4	18.9	**20.5**

المصدر: وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢ بغداد، ٢٠٢٢، ص 33.

الجدول (٣) يبين اعلى فقر في عام ٢٠٠٧ في محافظة المثنى (٤٨,٨٪) ثم بابل (٤١,٢ %) واقل نسبة في محافظة السليمانية بواقع (٣,٣ %)، وقد بلغ الفقر في عام ٢٠١٨ نسبة ٢٠٪ من السكان وفي عام ٢٠٢٢ انخفضت الى ١٩٪، والجدول يبين اختلافا واضحا بين مستويات الفقر بين المحافظات الامر الذي يستدعي سياسات مصرفية مكانية ببرامج مصرفية يكون فيها القطاع المصرفي التجاري حاضرا وبقوة من خلال ما يخصص من دعم في مبادرات البنك المركزي للحد من الفقر في المحافظات التي تسجل نسبة عالية من الفقر .

مما تقدم ماذا نحتاج للحد من ظاهرة الفقر من خلال تطوير عمل المصارف التجارية الخاصة في البلاد يضاف الى عمل المبادلات التي تقدم من قبل البنك المركزي العراقي .

أولا: تطوير واقع الشمول المالي في العراق من خلال السماح للمصارف التجارية الخاصة بالانتشار في المحافظات العراقية خاصة التي تسجل نسبة عالية من مستويات الفقر كما في الجدول (٣)، اذ يعاني الكثير من الافراد والمنشآت التجارية من عدم القدرة على الوصول الى الخدمات المصرفية والتمويل المصرفي اللازم لإنشاء المشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص العمل للشباب العاطل في المحافظات التي سجلت ارتفاعا في مستويات الفقر .

ثانيا : الانتفاع من التجارب الدولية فيما يخص الحد من الفقر لاسيما تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش التي تركزت على فلسفة كسر حلقة الدائرة المفرغة للفقر واساسها الاسر الفقيرة لاسيما النساء ،هذا اذ المصرف المستقل ساهم فيه الفقراء كمالكين بنسبة ٤٠٪ والحكومة ٦٠٪ وتطور المشروع الى ان امتلك الفقراء ٩٤٪ من اسهم المصرف، بالتالي لماذا لا يتم تحويل جزء من الأموال المخصصة لشبكة الحماية الاجتماعية الى المصارف التجارية الخاصة خاصة الإسلامية منها التي تعمل بمبدأ العقود الاستثمارية (عقد المضاربة والمشاركة) التي أساسها الشراكة بين رأس المال والعمل وهذه العقود تتناغم مع مشكلة البلدان العربية والإسلامية والنامية كون جهازها الإنتاجي غير مرن في توفير السلع والخدمات وهذه البلدان لا مشكلة لديها في الطلب الكلي وانما مشكلتها في العرض الكلي الذي فيه عجز مزمن بسبب عدم القدرة على توفير السلع والخدمات بالتالي اغلب أموال الموازنات العامة يذهب الى الاستيراد من الخارج ، بالتالي ضرورة اشتراك المصارف التجارية الخاصة في البرامج الاقراضية للحد من الفقر في العراق.

ثالثاً : هناك نقص في الانتشار المصرفي مما يعني ضعفا في مستوى النفاذ للخدمات المالية عن طريق الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي ، يتكون الجهاز المصرفي في العراق من (٧٣) مصرفا منها ٧ مصارف حكومية و٦٦ مصرفا خاصا محليا واجنبيا وان العدد الأكبر منها هو المصارف التجارية وعددها ٤٣ مصرفا تليها المصارف الإسلامية بواقع ٢٧ مصرفا ثم المصارف المتخصصة بواقع ٣ مصارف والمعول على هذه المصارف دعم القروض للحد من الفقر ، لكن الواقع يؤشر انخفاض نسبة الادخار في هذه المصارف خاصة المصارف التجارية لعدم الثقة في هذه المصارف والمطلوب تشريع قانون حماية الودائع وتفعيل قانون حماية الودائع المشرع من قبيل البرلمان العراقي فعند وجود مثل هذه القوانين ستنتشط وظيفة المصرف التجاري (الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين) بالتالي سيثق المودع في حالة الإيداع لان هناك مؤسسة قانونية تضمن له أمواله في حالة افلاس المصرف ، بالمقابل المصرف سيضمن سداد أمواله في حالة تعرض قروضه الى عدم السداد ، وعند تشريع هذه القوانين ستزداد القروض المخصصة للفقراء بدون مغالاة في الضمانات .

رابعا: الدراسات تؤكد العلاقة الترابطية بين دعم المصارف التجارية والحد من الفقر ، وتتبع هذه العلاقة من الحد من الفقر من خلال دمج الفئات الهشة في المشاريع الأصغر والصغيرة بالتالي ينبغي توسيع مبادرات البنك المركزي العراقي ودعم هذه المشاريع التي لها تأثير إيجابي في المساهمة والحد من الفقر والبطالة ، علما ان المبادرات غطت اكثر المشاريع المختلفة والريادية اذ تضمنت ٢٧٠٤ مشروعا تجاريا و ٤٦٩ مشروعا صناعيا و١٠٢ مشروعا زراعيا و٩٩٦ مشروعا سياحيا وتربويا وهذه المشاريع أسهمت في توفير فرص عمل للعاطلين وقد شارك في هذه المبادلات ٣٥ مصرفا تجاريا خاصا ، علما ان هناك مؤشرات على هذه المبادرات ينبغي ان تدرس لتقليلها في المبادرات القادمة ، اذ يعاب عليها انها لم تضع امتيازات معينة للفئات الهشة والمهمشة خاصة النساء ومحدودي الدخل ، كما ان نسبة الفوائد واحدة على جميع المقترضين دون النظر في ظروفهن الخاصة ، وكان ينبغي زيادة التخصيصات للمناطق الريفية (جابر،٢٠٢٠ :٥٥).

خامسا: في العراق ارتباط الفقر بالمناطق الريفية اذ يسكن ٣٠٪ من سكانه في هذه المناطق ويشكل الفقر منهم نسبة ٥٠٪ بل تتجاوز هذه النسبة بحدود ٧٠٪ في بعض المناطق الريفية ، هذا الواقع يتطلب انشاء مصارف متخصصة بمعالجة الفقر كأن تكون بمشاركة فعلية من المجتمع من خلال طرح الأسهم بشرط ان تقدم القروض لجغرافية محددة من هذه المناطق فضلا عن ذلك دور هذا المصرف تقديم القروض للمشاريع التي تخدم هذه المناطق وعندما تشعر او يلمس المجتمع هدف هذا المصرف سيقدم مدخراته التي تحقيق فائدتين الأولى شخصية من خلال الأرباح التي يحصل عليها من عمل المصارف وتحقيق الأرباح اما الفائدة الثانية سيتم تشغيل هذا المدخرات في مشاريع تخدم جغرافية المدينة التي يعيش فيها ، لذلك الامر يستدعي اتخاذ العديد من الإجراءات لتعزيز الشمول المالي وضمان وصول الخدمات المالية الى هؤلاء الناس وتجربة بنك الفقراء في بنغلاديش رائدة في ذلك.

سادسا : على الرغم من طرح المبادرة الزراعية الا ان المبالغ المخصصة لهذه المبادرة لا يتناسب مع عدد السكان في المناطق الريفية فضلا عن ذلك شاب العملية الكثير من الفساد الإداري والمالي بل ان بعض القروض وصلت الى مواطنين لا يملكون أراضي زراعية مما قلل من تحقيق الهدف الحقيقي المتعلق بالقضاء على الفقر في هذه المناطق وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الامن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة ، وعليه وضع الية لشمول المستفيدين من نظام الحماية الاجتماعية بالقروض الصغيرة وربطها بإخراجهم من نظام الحماية تستخدم القروض في تمويل الأنشطة الإنتاجية ويتم إعادة اقراضها من خلال المصارف للمشروعات الصغيرة والجمعيات الأهلية للمشاريع المتناهية الصغر (وزارة التخطيط،٢٠٢٢ :٣٦).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. لقد تحققت فرضية البحث هناك علاقة إيجابية بين عمل المصارف التجارية الخاصة ودورها في الحد من مستويات الفقر لكن هذا الدور مشروط بتطوير ودعم هذه المصارف

بالأموال المخصصة من المبادرات فضلا عن دعمها بالقوانين الساندة والداعمة لعمل الجهاز المصرفي منها قانون حماية الودائع وضمان القروض لذلك توصل البحث الى دور محدود للمصارف في التخفيف من الفقر في العراق.

٢. ممكن ان يكون للقطاع الخاص دورا هاما في الحد من الفقر وتوفير فرص العمل من خلال دعم المصارف التجارية الخاصة وتوفير الأموال اللازمة لها مع قوانين تدعم جذب الودائع وقوانين تدعم المصارف لزيادة القروض والتأمين عليها من خلال مؤسسات ضمان القروض.
٣. الافتقار الى الحلول الجذرية والناجعة لظاهرة الفقر اجتماعيا واقتصاديا وما يخصص من التمويل المصرفي من خلال المبادرات الحكومية والسياسات المصرفية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص العمل في مبدأ تشجيع قطاع التشغيل لا قطاع التوظيف.
٤. على الرغم من التخصيصات المالية ومبالغ المبادرات الحكومية والبنك المركزي العراقي لازال هناك ضعفا في استثمار هذه التخصيصات من قبل المصارف التجارية الاهلية باستثناء مصرف الشرق الأوسط للاستثمار.
٥. بالرغم من قيام المصارف الخاصة بتقديم خدماتها بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الا ان فئة كبيرة من المجتمع العراقي خاصة في الريف لا يستطيع الوصول الى تلك الخدمات نتيجة لضعف مستوى الانتشار المصرفي والكثافة فضلا عن ذلك عن انخفاض المبادرات التي تخص الفئات الفقيرة والهشة من المجتمع العراقي.
٦. ان تدني دور المصارف الخاصة في العراق اثر سلبا على دورها في الحد من الفقر، مما اسهم في ابتعاد العراق عن طريق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ خاصة الهدف الأول المتمثل بالحد من الفقر نتيجة لعدم تناسب نوعية الخدمات المقدمة لمختلف فئات المجتمع وحجمها بسبب الفجوة في تقديم الخدمة من حيث الجنس والعمر والتوزيع الجغرافي.
٧. رغم تعدد إجراءات التمويل المصرفي في التي اعتمدتها الدول المشار اليها الا انها تعد تجارب متميزة ساهمت بشكل كبير في التخفيف من الفقر وفي توفير مصدر دخل مستمر للفقراء.

التوصيات

١. ضرورة قيام الحكومة العراقية ببذل مجهود أكبر من اجل تعزيز دور المصارف التجارية الخاصة مما يسهم في وصول القروض الى فئات المجتمع وخاصة الفئات المهمشة والمحدودة الدخل الامر الذي يساعد في الحد من الفقر.
٢. لدعم القطاع الخاص والمصارف التجارية الخاصة ودعم المستوى المعاشي للفئات الأشد فقرا التأكيد على الدفع باتجاه تقديم التمويل الصغير او الأصغر لما لهذا النوع من التمويل أهمية اقتصادية واجتماعية ودور في توفير فرص العمل لإعداد متزايدة من العاطلين وذلك لإتاحة الفرصة لإقامة مشاريع صغيرة تؤدي الى توفير فرص عمل ودخلا وتنوع مصادر دخل المواطنين وتنمية المهارات والمواهب ودعم وتنمية الصادرات وتوفير مستوى لائق من المعيشة للشباب.
٣. التقليل من المغالاة في منح القروض والإجراءات المسبقة في حصول الفرد على القروض الميسرة فضلا عن رفع حجم مبالغ القروض ومدة الاسترداد لإعطاء الفرد والمشروع الوقت الكافي لتطوير مشروعه الإنتاجي الذي يساهم في توفير فرص العمل والحد من مستويات الفقر في البلاد.
٤. توفير البيئة الاستثمارية من خلال توفير الأمن والحماية للمستثمر المحلي والأجنبي من الابتزاز من قبل موظفي القطاع العام والبيروقراطية والروتين والفساد الإداري بما يسهم في تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل المصارف التجارية للقطاع الخاص ومنح التسهيلات المصرفية.
٥. البنوك التجارية الخاصة ما زالت ضعيفة الأداء وتحتاج الى مجهودات كبيرة ودعم حكومي وسياسات مصرفية مدعومة من البنك المركزي العراقي لكي يتوافر تطور واجواء تنافسية صحيحة مع مساعدة حقيقية لتنمية القدرات التنافسية لتتمكن هذه المصارف من المساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من مستويات الفقر في البلاد.
٦. الاستفادة من التجارب الدولية المختارة في دعم المصارف التجارية الخاصة والاسهام في حل المعوقات التي تعترض إقامة المشاريع الاستثمارية وحصولها على التمويل المصرفي اللازم لاستمرار هذه المشاريع وتنافسها للحد من الفقر في البلاد، ومن هذه التجارب تجربة المراسلة في البرازيل ومصرف الفقراء ومصرف كرامين في بنغلاديش وإمكانية محاكاتها بإنشاء مصرف على غراره في العراق.
٧. التوسع في فتح الفروع للمصارف التجارية الخاصة لاسيما في المدن البعيدة والمناطق الريفية النائية والارياف والتي تفتقر للخدمات المصرفية وإلزام المصارف بتوسيع قاعدة القروض لأكبر شريحة ممكنة في المجتمع العراقي.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا احد.

University for Economic and Administrative Sciences, Volume 7, Issue 13.
13. Saeed Majdi Ali (2021), The experience of the Bank of the Poor, the Arab House of Sciences.
14. Ash-Shafie, Muhammad Zaki (1982), Introduction to Money and Banking, Dar Al-Nahda Al-Arabia.
15. Abbas, Widad (2021), Reading in the Brazilian experience in the field of poverty reduction, Journal of Economics and Business Sciences, Magazine 20, Issue 1.
16. Abdul Qadir Mtai (2021), Microfinance in Algeria: Reality and Hope, Journal of Beam for Economic Studies, University of Algeria, Faculty of Administration and Economics, Issue 3.
17. Abdul Qadir, Mtai (2020), Microfinance in Algeria: Reality and Hope, Journal for Economic Studies, Issue 3.
18. Abdel Moneim, Heba (2009), The Development of Micro, Small and Medium Enterprises in Arab Countries, Arab Monetary Fund.
19. Abdul Karim, Yousef El-Faki (2021), The experience of the Poor Bank, Experiences in Combating Poverty in the Arab and Islamic Worlds, Arab Thought Center, 2021.
20. Abed, Hassan Ahmed (1996), Money, Banks and Economic Equilibrium, Nahda Al-Sharq Library, Cairo, Egypt.
21. Al-Attar, Daghnush (2002), Commercial banks and their role in financing the institution, the case of Algeria, Master's thesis, Faculty of Economic Sciences and Science of Tissaier, Algeria.
22. Aoun Allah, Souad (2021), Microcredit as a financing mechanism within national programs to help establish institutions, Conference on Mechanisms to Support and Establish Institutions in Algeria, Opportunities and Obstacles, Muhammad Khair University, Algeria.
23. Gabsh, Iyad Qasim (2021), The role of financial inclusion in poverty reduction, selected experiences with special reference to Iraq after 2004, Master's thesis, Faculty of

References:

1. Shayeb, Ehab (2021), The impact of financing micro-projects on the living standards of the target group, an applied study on the Solidarity for Microfinance Foundation, Ain Shams University.
2. United Nations, UNICEF, Arab Report on Multidimensional Poverty, Beirut, 2020.
3. Badr, Mohamed, Hamed (2019) The impact of financial inclusion on economic growth and poverty reduction (Egypt case), Scientific Journal of Commerce and Finance, Volume 1, Issue 2.
4. Brahimi, Hanan (2020), The impact of economic reforms on Brazilian foreign policy in the era of President Lula da Silva, Academia Magazine, Issue, 3.
5. World Food Programme, Strategic Review of Food Security and Nutrition in Iraq, Iraq, 2018.
6. Balghith, Sultan (2021), Social mechanisms for the spread of poverty in Algeria, Journal of Economic Studies, Volume 8, Issue, 2.
7. Central Bank of Iraq, 2021 Financial Stability Report.
8. Jabar, Hussein, Abdul Amir (2020) Evaluation of the Central Bank of Iraq's initiative to finance large, medium and small projects, Journal of Monetary and Financial Studies, Central Bank of Iraq, Issue 7.
9. Al-Jaberi, Dr. Qusay Aboud, Presentation of the Poverty Reduction Strategy in Iraq 2018-2022, Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue 55.
10. Al-Rashed, Muhammad (2005), King Abdulaziz University, Combating Poverty, a series of studies by the Media Production Center, Saudi Arabia.
11. Rasm Mohamed Hassan (2013), The phenomenon of poverty in Iraq and its treatment mechanisms, Journal of Human Rights and Social Sciences, Economic Studies, Baghdad, Volume2, Issue7.
12. Salem, Ali Abdul Hadi (2017), Analysis of poverty alleviation policies in Iraq and the proposed national strategy, Journal of Anbar

Administration and Economics, Mustansiriya University, Baghdad, Iraq.
24. Faris, Abdul-Razzaq (2010), Poverty and Income Distribution in the Middle East, Economic Center for Arab Unity Studies, Beirut.
25. Falih, Murad, Small and Medium Industrial Projects and Their Role in Addressing the Unemployment Problem in Iraq, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2008.
26. Bank of Iraq Statements and Data, Small and Medium Business Finance Fund, 2015.
27. Economic and Social Commission, West Asia, The Social Impact of Restructuring with a Focus on Unemployment, Journal of Arab Economic Research, Issue 24, 2001.
28. Al-Mutawari, Ahmad Jassim (2014), The Role of Decentralization and Good Governance in the Iraqi Economy, Journal of the University of Basrah, College of Administration and Economics, Issue 36.
29. Maliki, Karkar (2020), Financial Inclusion as a Strategic Goal for Achieving Financial Stability in Algeria, Journal of Economics and Human Development, Volume 10, Issue 3.
30. United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights, United Nations High Commissioner for Human Rights, World Health Organization, Regional Office for the Eastern Mediterranean, Human Rights and Health and Poverty Reduction Strategies, 2019.
31. United Nations and World Health Organization, Human Rights and Health and Poverty Reduction Strategies, Series of Publications on Health and Human Rights, No. 5, 2020.
32. Wajdi, Jamila (2021), Monetary Policy and the Use of Inflation, A Measurement Study of the Case of Brazil, Journal of Al-Misbah in Economics, Development and Law, Volume 5, Issue 10.
33. Ministry of Planning, Poverty Reduction Strategy in Iraq 2018-2022 Baghdad, 2022.
34. Iraqi Ministry of Planning, Central Statistics Organization, Social and Economic Survey, 2020-2021.
35. Waheeb, Bushra Ali (2016), Poverty in Iraq after 2003 and Ways to Address it, Iraqi Journal of Economic Sciences, Year 14, Issue 5.
36. Younesi, Mustafa (2021), Analysis of the Phenomenon of Poverty in Algeria and Methods of Reducing It, A Analytical Study, Journal of Studies, Volume 18, Issue 1.